

ماذا جربنا من النظم ! ؟

يفخر المسلمون ، دائماً أبداً ، بأن الإسلام شريعة العلم وشرعية العقل ، وهم فى ذلك يذكرون ويذكرون بأن أول كلمة تليت على النبى ﷺ من القرآن الكريم هى كلمة (اقرأ) ، وأن ثم آية قرآنية تقول ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (سورة فاطر ٣٥ : ٢٨) ؛ هذا فضلاً عن حديث روى عن النبى ﷺ يقول « العلماء ورثة الأنبياء » ، وقول روى عن النبى ﷺ كذلك « اطلبوا العلم ولو فى الصين » . وإلى جانب هذا ، فإنهم يؤكدون على أن القرآن الكريم شدد على التدبر والتفكر ، وهما سدى العقل ولحمة الرشد .

وكان من نتيجة استيعاب الأجيال الأولى من المسلمين لهذه المفاهيم السديدة . والعمل بها ، أن نهضوا بالمسلمين نهضة عظمت . فمع أن الإسلام نشأ فى بيئة بدوية ، وبين أمة أمية ، فإنه فى أقل من قرن من الزمان ، طرح عنه حضارة شاملة ، وفصل منه علومًا متنوعة ؛ وظلت هذه العلوم سائدة كما بقيت الحضارة راسخة حتى القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) ؛ ثم خلف من المسلمين خلف بددوا العلم وضيعوا العقل ؛ فخدمت جذوة الحضارة الإسلامية ، وهدمت شدة الهمة والفتوة ، وسكنت

حركة العقل ، وفترت دَفْعَةُ الرشد ؛ فساد عصر من التقليد ، وغلب أسلوب المحاكاة والاتباع ، وحُظِرَ على العقل أن يتحرك ، كما قُصِرَ الرشد عن أن يكتمل . وكان من نتيجة ذلك أن المسلمين ، وهم فى الوضع الحساس من عالم اليوم ، يحطون أيديهم على عصب الاقتصاد العالمى ، ويضعون فى خزائهم تلالاً من الذهب والفضة لم تتوفر لأمة أخرى على مدى التاريخ ، بهذه السهولة والغزارة ؛ ورغم كل ذلك ، فإن دورهم فى الحضارة هامشى ، ومكانهم فى السياسة جانبى ، واسهامهم فى العلم نزير ، وتكوينهم للعقل قليل .

وفى هذا الجو الوخيم ، وبدلاً من اللجوء إلى العلاج الحقيقى والدواء الوحيد ، وهو الانفتاح العقلى والانفتاح الفكرى ؛ فإن نفراً من المسلمين يعملون على عكس ذلك ، ويعمدون إلى الانغلاق العقلى والانحصار الفكرى ، ويحولون بشتى طرائق الإرهاب وكل وسائل الإرهاب ، بين غيرهم وبين أن يأخذوا بالعلم أو يعملوا بالعقل أو يحتكموا إلى الرشد ، وهم فى ذلك يزعمون أن فى قول الحق جرحاً لشعورهم ، وفى بيان الصواب إهانة لعواطفهم ، وفى الدعوة إلى الفكر السديد استفزازاً لجوانحهم الراكدة ، وفى نشر الآراء الرشيدة استفزازاً لميولهم العدوانية .

أى مسلمين هؤلاء الذين تنجرح مشاعرهم بقول الحق ، أو تُهان عواطفهم عند بيان الصواب ، أو تُستفز جوانحهم لدى الدعوة

إلى الفكر السديد ، أو تستنفر ميولهم العدوانية فور نشر الآراء
الرشيدة ؟

إن هذا النفر من الناس نتوء مرض فى جسد الأمة ، لا ينبغي
أن يُحسب على الإسلام أو يُنسب إلى المسلمين ؛ لأنه يسيء إلى
الإسلام والمسلمين إساءة بالغة ، حين يظهرهم بمظهر الجهل
والجهال المعادين لأى رأى رشيد والمضادين لأى ذكر سديد .

ومما يقوله هذا النفر دون فهم أو تمحيص ، وبغير تحليل أو
تقييم ، أن العالم الإسلامى جرب كل أنواع النظم مثل الديمقراطية
والليبرالية والاشتراكية والرأسمالية فشلت وانتهت إلى إخفاق ،
وأنه لم يبق إلا الإسلام الذى لم يطبق بعد ، ومن ثم ينبغي
تطبيقه ، فما هى الحقيقة فى هذا القول الشارد ؟

قبل وفاة النبى ﷺ كانت شبه الجزيرة العربية كلها قد دخلت
فى الإسلام ، وأصبح الإسلام هو الذى يطبق فيها . وفى عهده
أبى بكر وعمر فتح المسلمون الشام (٦٣٥ م) وبلاد فارس
(٦٣٧ م) ومصر (٦٤١ - ٦٤٢ م) . . . وكان معنى ذلك
أن يسود الحكم الإسلامى فى كل البلاد المفتوحة ، وأن تصير
هذه البلاد أجزاء من الخلافة الإسلامية ، كما يصبح أبناؤها - وإن
لم يسلموا - من رعايا الخليفة (II) وانتشر الحكم الإسلامى
إلى شتى البقاع فى الشرق الأوسط ، والشرق الأقصى ، وظل
كذلك حتى ألغيت الخلافة الإسلامية - التى يرى البعض أنها

هى صميم الحكم الإسلامى - فى ٣ مارس ١٩٢٤ . ومؤدى ذلك أن الحكم الإسلامى ، من خلال الخلافة الإسلامية ، ظل سائداً مطبقاً فى كل منطقة الشرق الأوسط - على الأقل - حتى تاريخ إلغاء الخلافة ، فهل أدى هذا الحكم إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية (وهى العدل والرحمة والإنسانية) وإلى تحقيق أخلاقيات الإسلام ؟ !

لقد حكمت الدولة الأموية مدة تزيد على قرن من الزمان (٦٦١ - ٧٤٥ م ، ٤١ - ١٢٧ هـ) ؛ وفيها قال الجاحظ (عمرو بن بحر ٧٧٥ - ٨٦٨ م) إنها دولة عربية أعراية (كما قال إن دولة بنى العباس أعجمية خراسانية) .

وواقعات التاريخ شواهد قاطعة على صحة قول الجاحظ ، فخلفاء بنى أمية هم الذين فرضوا الجزية على المسلمين من غير العرب ، حتى رفعها عمر بن عبد العزيز (٧١٧ - ٧٢٠ م ، ٩٩ - ١٠١ هـ) قائلاً : إن محمداً ﷺ أرسل هادياً ولم يرسل جايئاً . وهذه الواقعة ، مع غيرها من الوقاعات التى تحفل بها كتب التاريخ ، تقطع بأن الحكم فى عصر خلافة الأمويين كان للإسلام اسماً ، وللعنصر فعلاً ؛ وأنه وإن تمحل بالإسلام وانتسب إليه لم يطبق شريعة الإسلام ولم يحقق أخلاقياته . وفى هؤلاء الخلفاء الأمويين قال أبو العباس عبد الله الهاشمى ، أول الخلفاء العباسيين ، والملقب بالسفاح (٧٥٠ - ٧٥٤ م ، ١٣٢ ، ١٣٦ هـ) « وثب بنو حرب وبنو مروان فابتزوها (أى الخلافة) وتداولوها »

فجاروا فيها واستأثروا بها ، وظلموا أهلها » ثم أضاف وهو يخطب في الناس « لكم منا ذمة الله .. وذمة رسول الله ﷺ وذمة العباس .. أن تحكم فيكم بما أنزل الله ، ونعمل فيكم بكتاب الله » ، وهو قول صريح الاتهام للخلافة الأموية ، من مؤسس الخلافة العباسية ، بأنها لم تكن تحكم بما أنزل الله .

وحكمت الخلافة العباسية أغلب العالم الإسلامي مدة تنوف على ثمانية قرون (٧٥٠ - ١٥١٦ م ، ١٣٢ - ٩٢٢ هـ) ، وهي الخلافة التي قال عنها الجاحظ إنها دولة أعجمية خراسانية ؛ أي إنها دولة استبدلت عنصراً بعنصر ، مع أن شريعة الإسلام وأخلاقيات الإسلام ضد العنصرية واللا إنسانية . وعلى الرغم من أن دولاب الحكم كان - في الحقيقة - في يد الأعاجم من فرس وترك وغيرهم ، فإن غير العرب من المسلمين كان عليهم أن يتولوا عربيا ، أي أن يكونوا موالى لشخص عربي يحل ويربط شئونهم . وفي عهد هذه الخلافة ، وفي أوج الازدهار الحضارى والارتقاء الثقافى ، كانت حاضرة الخلافة - بغداد - إيان حكم الرشيد والأمين والمأمون ، ومن تلاهم ، تعج بالخانات والمواخير . وتراكت لدى الخلفاء ثروات طائلة ، جاءتهم من الجزية والخراج والاستيلاء وما غير ذلك من مداخل ، ومع ذلك فإنهم بددوا أغلبها فى اللهو والترف ، وأنفقوها على الجوارى والغوانى والشعراء والمحاسب ، دون أن يرتبوا منها رواتب محددة (معاشات) للأرامل واليتامى والمسنين والمرضى ، وإنما تركوا هؤلاء يتكففون عيشهم ، ويتسولون

ما يقيم به أودهم ، و يقيمون على حسنات الناس وزكوات المؤمنين .
ولم تستطع الخلافة أن تحكم كل أرجائها فتفسخت فى إمارات
وسلطنات ودويلات وولايات ، ولم يبق فى يد الخليفة إلا بغداد
وأعمالها . وفى عهد هذه الخلافة وقعت الحروب الصليبية (١٠٩٥ -
١٢٧٢ م) واستطاع المسيحيون الأوروبيون أن يحتلوا أماكن
متعددة فى بلاد الخلافة وأن تصل بعض جيوشهم إلى صحراء
بغداد . وفشلت هذه الخلافة فى حماية نفسها من هجمات التار
الذين استولوا على بغداد ودمروها تماماً وقتلوا الخليفة المستعصم
(٦٥٦ هـ) ولم يوقف زحف التار إلا جيش المصريين بقيادة
حكامهم المماليك .

أما الدولة الفاطمية فقد حكمت أكثر من قرنين من الزمان
(٩٠٩ - ١١٦٠ م ، ٢٩٧ - ٥٥٥ هـ) ، وهى دولة شيعية
إسماعيلية قامت فى المغرب العربى ثم حاربت الخليفة العباسى
المسلم ، وحاربت المسلمين ، حتى استولت على مصر (٣٥٩ هـ)
وبنت مدينة القاهرة وجعلتها مقراً لخليفاتها المعز لدين الله الفاطمى
(ولذلك تسمى القاهرة المعز) . والفاطميون شيعة إسماعيلية تخالف
عقائدهم وممارساتهم أهل السنة جميعاً . وفى عهد الخلافة الفاطمية
هذه تحول كثير من قبط مصر إلى الاسلام .

وأكثر ما يؤخذ على الخلفاء الفاطميين - مما يخالف شريعة
الإسلام وأخلاقيات الإسلام - أنهم تأهلوا ، وخلطوا بين منصب
الخليفة ومقام الجلالة فى وضوح قبح وصراحة فجأة . وقد أصدر

الخليفة القادر العباسي في شأنهم محضراً وقع عليه القضاة والأئمة والأشراف (٤٠٢ هـ ، ١٠١١ م) جاء فيه « .. إن هذا الناجم بمصر (الخليفة الفاطمي) هو وسلفه كفار وفساق وفجّار وزنادقة ... فقد عطلوا الحدود ، وأباحوا الفروج ، وسفكوا الدماء ، وسبوا الأنبياء ، ولعنوا السلف ، وادّعوا الربوبية .. ».

أما السلطنة العثمانية (أو الخلافة العثمانية) فقد حكمت مدة تقارب الخمسة قرون (١٥١٧ - ١٩٢٤ ، ٩٢٤ - ١٣٤٣ هـ) ، لكنها بدأت قبل ذلك بكثير كسلطنة في تركيا (١٢٨١ - ٦٨٠ م) ثم شهرت السيوف على المسلمين ، وعلى الخليفة العباسي - الذي كان يقيم بمصر آنذاك - واستولت على الشام ومصر ، وأجبرت خليفة المسلمين المتوكل على الله محمد بن المستمك أن يتنازل عن الخلافة للسلطان سليم الأول .

وقد كانت السلطنة العثمانية دولة انتصارات مدة قرنين ، ثم انحدرت إلى دولة هزائم بعد ذلك ، منذ هُزم الأسطول العثماني (١٥٧١) ثم فع الحصار عن فيينا (١٦٨٣) . وتوالت الهزائم كما انتشر الضعف في كل أرجاء السلطنة حتى صارت تُعد رجل أوروبا المريض . وفي عهدها غزت فرنسا مصر (١٧٩٨ م - ١٢١٣ هـ) ثم غزتها بريطانيا بحملة فريزر (١٨٠١ م) ثم احتلت بريطانيا أرض مصر (١٨٨٢) دون أن تصد دولة الخلافة الجيوش الأوروبية عن أراضي المسلمين .. وانتهى الأمر إلى أن

تحتل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أغلب بلاد منطقة الشرق الأوسط
بغير أى مقاومة من السلطنة العثمانية وخلافة المسلمين .

وقد ظل السلاطين العثمانيون متمسكين بلغتهم محافظين على
لسانهم فلم يتحولوا إلى اللغة العربية ، بل كان الخليفة المسلم
لا يعرف كيف يقرأ القرآن فى نصه العربى الأصيل . ولم يحكموا
بالعدل أبداً أو يساووا بين المسلمين ؛ بل كانت خلافاتهم سيطرة
للعنصر التركى على كافة العناصر ، وسيادة له على أى مسلم آخر ،
أى إنها كانت دولة عنصرية ، والعنصرية هى أول ما ينهى الإسلام
عنه ؛ كما أنها لم تكن دولة عادلة مع المسلمين فى كافة أنحاء
الخلافة ، مع أن العدل أول أساس يبنى عليه الإسلام .

وقد ترك هؤلاء العثمانيون أمر مصر إلى المماليك ، فمن هم
المماليك ، وماذا حدث فى مصر فى عهدهم ، وهل كانت تطبق
مبادئ الشريعة الإسلامية وأخلاقيات الإسلام ؟ .

المماليك أرقاء (أى عبيد) بدأ الفاطميون فى جلبهم إلى مصر
فى القرن العاشر الميلادى (غالبا من بلاد القوقاز) كى يدرّبوا
على الجندية وخدمة السلطان بعد تحويلهم إلى الإسلام ، وكان
بعضهم يعتقد كذا أن بعضا منهم وصل إلى مناصب رفيعة فى
الدولة ، وقد استولوا على السلطة فى مصر وحكموها مدة ٢٥٠
عاما ، أقاموا فيها دولتين : دولة المماليك البحرية (١٢٥٠ -
١٣٨٢ م) ودولة المماليك البرجية (١٣٨٢ - ١٥١٧) .

وكان أكثرهم يحكمون لمدة قصيرة تنتهى عادة باغتيالهم على أيدي منافسيهم الطامعين فى السلطان ، ونتيجة لذلك فقد انتشر فى عهدهم سفك الدماء ، واضطراب الأمور ، وفساد الحياة العامة والخاصة .

ماذا كان شأن الشريعة والإسلام طوال عهد العثمانيين والمماليك فى حكم مصر ؟ ونقتصر على مصر كمثال للبلاد العربية والإسلامية ، وحتى لا نتعرض لأى بلد آخر .

إن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر ، طوال ذلك العهد ، بلغت أقصى درجات التردى وأقصى حالات الانحدار ، فلقد كانت الحياة السياسية مقصورة على الحكام ، يقيمون فى القلعة بعيداً عن الناس ، وكانوا على الدوام متنافسين متصارعين متقاتلين ، لا يدفعهم إلى ذلك إلا نهم السلطة وجشع المال ، ولا يقفهم دين أو تهذيبهم شريعة .

وكان الشعب متفياً تماماً من الحياة السياسية ، مبعداً نهائياً عن اتخاذ أى قرار بصدد الحكم أو الحرب أو جباية الأموال أو ما مائل ، وأثر تردى الوضع السياسى وانحطاط أساليب الحكام على أوضاع الشعب ، ففسدت حياته ورق دينه واغتربت عنه روح الإسلام أو مبادئ الشريعة . فانتشرت تناول الخمر وقدخين الحشيش (يقال عنه الحشيشة) واستحلاب الأفيون ، وصارت الموالد مناسبات شعبية ، متعددة ومتكررة ومتتالية ، لاستحلال الفسق

والبفساد والمجون ، وممارسته علنا ، ومباشرته فى غير حياء ، دون مراعاة لدين أو احترام لملة ، وانتهى التدين - فى غالبه - إلى مجرد ممارسة شكلية للشعائر ، لا تفلح فى خلق أو تعميق الشعور الكونى والتجربة الدينية والإيمان الصحيح بالله تعالى ؛ كما لا تصلح لإقامة النظام الأخلاقى السليم أو نشأة الحس الإنسانى القويم .

ويؤكد القضاة ، غير مستقلين ويقتضون أجورهم من أصحاب المنازعات ، يدفعون فيها جعلا كبيرا لقاضى القضاة فى الآستانة حتى يبقينهم فى مناصبهم أو ثمننا لتعيينهم فيها ، ولم يكن لهم إلا الحق فى الفصل فى المنازعات المدنية وخلافات الأحوال الشخصية (مثل زواج وطلاق وحضانة ونفقة) وفرص أنصبه الميراث (وكان للقائم بمقتضى يسمى « الفارض » ومن هنا جاء اسم ابن الفارض للشاعر الصوفى) . أما الحدود الإسلامية ، فقد غطلت تماما كما تغطى حتى أكثر حالات ما يسمى بالحكم الإسلامى ، وكان للقضاة حق تحقيق بعض الجرائم ولكن بالعقوبة كانت تصل من الوالى وتطبق بواسطة ، ولم تكن هذه العقوبات إسلامية . ولا كانت إنسانية ، وعلى من يرد الميزد أو يسعى إلى دليل أكثر أن يقرأ الكتب التى كتبها مؤرخون مسلمون ثقة عن هذه الفترة ، وأهمها كتاب المقرئى (تاج الدين أحمد بن علي ٣٦٤ - ١٤٤ م) : المؤرخ الأعظم والاحتياط بدكر الخطوط والآثار ، وابن عباس (محمد بن أحمد ٤٤٤ - ٥٠٤ م) بابتدائع الزهور فى وقائع الدهور .

وكانت نتيجة ذلك نيكلة أن إلهارتم الدولة قد وفهد المجتمع والنحو

الفكر ، وعاش الناس فى صميم الجاهلية وفى غياهب الماضى ، بعيدين عن التاريخ نائين عن روح العصر ؛ حتى فاجأتهم الحملة الفرنسية (١٧٩٨ م) فأصابتهم صدمة حضارية شديدة ؛ أدت إلى انهيار كافة النظم والمؤسسات والأوضاع ، وعلى من يريد وصفاً واقعياً دقيقاً لحالة المجتمع آنذاك ، والصدمة الحضارية التى أصابته ، والآثار البعيدة التى نجمت عنها ونشأت منها ، أن يقرأ كتاب عبد الرحمن الجبرتى من التاريخ المسمى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .

وبعد انتهاء الحملة الفرنسية على مصر عين السلطان العثمانى محمد على - أحد جنود جيشه - والياً على مصر (١٨٠٥) لكنه استطاع أن يحصل لنفسه ولأسرته من بعده على حق حكم مصر ، وطوال فترة حكم الأسرة العلوية كان الحكم أوتوقراطياً أو شبه أوتوقراطى لكنه لم يكن ديمقراطياً على الإطلاق ، وإن حاول الشعب جاهداً أن يصل إلى نظام ديمقراطى ، يشارك فيه الحاكم فى مهام الحكم ، ويأخذ حقه الطبيعى فى ذلك . ففى عهد الخديوى إسماعيل أنشئ مجلس شورى النواب ، لكن المشاركة الشعبية فى الحكم ، التى هى صميم الديمقراطية لم تتحقق ، وحدث الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ ، وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن ، فى ظل حكم أوتوقراطى ، واحتلال أجنبى ، أن تنشأ أى ديمقراطية ، ومع ذلك فقد حاول الشعب جاهداً أن

يصل ولو إلى هامش بسيط من الديمقراطية ، فكافح من أجل ذلك حتى صدر دستور ١٩٢٣ ، لكن الوزارة الشعبية التي قامت على أساسه برياسة سعد زغلول زعيم الأغلبية سرعان ما استقالت إثر مقتل السيرلي ستاك سردار الجيش المصري (البريطاني الجنسية) ، وتولت الحكم وزارات الأقلية ، بل واستبدل دستور ١٩٢٣ بدستور آخر هو دستور ١٩٣٠ الذي ظل ساريا حتى أعيد العمل بدستور ١٩٢٣ ، في سنة ١٩٣٥ ، وفي ١٩٣٦ وقعت مصر وبريطانيا معاهدة باستقلال مصر ؛ وما إن شرعت مصر في تأسيس الديمقراطية حتى قامت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، ومنذ قيام هذه الحرب أعلنت الأحكام العسكرية في مصر ، وظلت - على الأغلب - سارية في مصر حتى اليوم (وفقا لقانون الطوارئ) ، وفي ظلال الأحكام العرفية (أو العسكرية أو أحكام الطوارئ) لا يمكن أن تقوم وتستقر ديمقراطية صحيحة سليمة .

يضاف إلى ذلك أنه في يوليو ١٩٥٢ قامت حركة لنجيش فأسقطت دستور ١٩٢٣ في ١٠/١٢/١٩٥٢ ، ثم قدمت إعلانا دستوريا في ١٧/١/١٩٥٣ تلاه عدة إعلانات دستورية إلى أن صدر دستور ١٩٥٦ (١٦/١/١٩٥٦) ، الذي ألغى ليحل محله دستور مؤقت سنة ١٩٥٨ ، ثم إعلان دستوري في

١٩٦٢/١٢/١٧ ، ثم دستور ١٩٦٤ ، ثم دستور ١٩٧١ (١٩٧١/٩/١١) . ومنذ أواخر السبعينيات ، وحتى الآن ، نشأت قواعد دستورية عرفية (أى غير رسمية) موازية لدستور ١٩٧١ ، ألغت أو عدلت بعض أحكامه أو أضافت قواعد جديدة دون أن تُقنن بعد فى هذا الدستور أو فى دستور غيره .

ومؤدى وجود أسرة مالكة أوتوقراطية النزعة ، وقيام احتلال اجنبى لمصر (١٨٨٢ - ١٩٥٦) ، وتعدد الدساتير (منذ ١٩٢٣ حتى الآن) ، واستمرار الحكم بقوانين الأحكام العسكرية أو العرفية أو قانون الطوارئ ؛ مؤدى ذلك كله أن مصر لم تجرب ولم تحظ بنظام ديمقراطى سليم وصحيح ودائم ، وإن كان هامش الديمقراطية فى بعض الأوقات كان عريضاً . أما الليبرالية (الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية) فلم تجد لها مكاناً فى مصر أبداً ، فطبيعة الحكم لم تكن تسمح بذلك ، ولا كانت تؤدى إليه النسبة العالية للأمية الأبجدية والامية الثقافية والامية السياسية . غاية الأمر أن بعض الحكام ، وعدداً كبيراً من الكتاب ، وخاصة خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينات من هذا القرن ، كانوا قد تأثروا بالنزعات الليبرالية التى كانت سائدة فى أوروبا ، وخاصة فى فرنسا ، خلال هذه الفترة ، فكانت اتجاهاتهم الشخصية ليبرالية ، كما حاولوا نشر الليبرالية من خلال بعض الأعمال السياسية وكثير من الكتب والترجمات والمؤلفات ، لكن هذه النزعة - بحكم الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية - ظلت مقصورة على شريحة معينة من الحكام والمتقنين ، ولم تنتشر فى كل طبقات

المجتمع ولا امتدت إلى كل نظمته ، وإنما ظل المجتمع تتنازعه وتتقاسمه اتجاهات رجعية ومحافظة وسلفية وبعض الاتجاهات الليبرالية .

وفى ١٩٦١ حاول الرئيس عبد الناصر تطبيق النظام الاشتراكى الذى يدعو إليه الاتحاد السوفيتى وبعض بلاد الكتلة الاشتراكية ، لكن هذه النظام الاشتراكى لم يطبق فى مصر ولا طبق فى الاتحاد السوفيتى أو فى غيره من الدول التى ادّعت تطبيقه ؛ ذلك أن الذى طبق فى هذه البلاد ، وفى مصر ، فى الحقيقة ، هو نظام رأسمالية الحزب أو رأسمالية الطبقة الحاكمة ؛ وهو نظام رأسمالى قاصر يختلط ببيروقراطية (مكتبية إدارية) شديدة ، فيسفر عن نظام هجين أسوأ من النظام الرأسمالى الخالص ، وقد بدت سوءات هذا النظام فى مصر ، ثم ظهرت واضحة فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية حتى سقط النظام تمامًا فى هذه البلاد ، وبدأت تطبق فيها وفى مصر فكرة اقتصاديات السوق .

وبطبيعة الحال لا يمكن أن يقال إن مصر طبقت النظام الرأسمالى ، إذ لم تقم فيها أبدًا صناعات خاصة ضخمة ، تنشئ الطبقة الرأسمالية التى تعيش على ريع رأس المال وفائض القيمة وتؤثر به فى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكل ما كان فى مصر من صناعات خاصة كان يتركز غالبًا فى صناعات النسيج ، ومتكاملاتها وماعدا ذلك من مصانع كانت مملوكة لشركات (بنك مصر وغيره) أو كان أشبه بالورش الكبيرة منه بالمصانع الضخمة .

أما القومية العربية فهي شعور بالرغبة في تحقيق تضامن بين الشعوب العربية ، نشأ في الأربعينيات من هذا القرن ، ثم اشتد بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٦ ، واستمر فعّالاً حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، لكنه لم يُفرغ أبداً في شكل سياسى واضح ومحدد ولا كان له كيان ثابت نهائى ، بل على العكس فشلت محاولات إظهاره في صورة اتحاد (أو وحده) بين بعض البلاد العربية ، كمصر وسوريا ، أو مصر وسوريا واليمن ، أو العراق والأردن أو مصر وسوريا وليبيا . وإثر هزيمة ١٩٦٧ صعدت بدلاً من القومية العربية فكرة القومية الإسلامية ، وهى فكرة خاطئة تسيء إلى الإسلام إذ تجعل منه قومية ، أى شريعة محصورة فى قوم دون غيرهم ، مع أن الإسلام شريعة عامة مفتوحة لكل الناس من أى قوم أو جنس أو وطن .

خلاصة الوجيز السالف أن مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى لم تطبق أى ديمقراطية ، أو ليبرالية ، أو اشتراكية ، أو رأسمالية ، وإنما طبقت أمشاجاً من هذه النظم ، أو هجيناً منها ، أو أشكالاً لها ؛ ربما تكون قد تسمّت بغير حقيقتها ، أو وُضعت عليها لافتات تخالف مضمونها ، لكن الحقيقة تبقى واضحة عند التحليل ، وتظهر جلية لدى الفهم السليم . أما ما طبّقه مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، منذ الفتح الإسلامى ، وحتى الآن (أو حتى ١٩٢٤ تجاوزاً وافتراساً) فهو نظام الحكم الإسلامى غير أن هذا الحكم كان على الدوام مطعوناً عليه من المسلمين أنفسهم (قبل ظهور الغرب أو الشرق) ،

محكوما عليه بأنه تنكّب مبادئ الشريعة الإسلامية وتنكر لأخلاقيات الإسلام . فمنذ بدأ الحكم الأموي ، بمعاقبة ، تم اتفاق أو شبه اتفاق بين عقلاء المسلمين على أن الحكم كان قيصرية أو كسروية أو إمبراطورية لا تختلف كثيرا عن أى نظام حكم آخر غير إسلامي إلا فى أسماء بغير مضمون ومسميات لا حقيقة لها .

وعلى الذين يدّعون أن مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، قد حربت كل النظم ففشلت وأنه لم يبق إلا الإسلام لم يطبق بعد ويلزم تجريبه ، أن يراجعوا أنفسهم ويعودوا إلى الحق ويلزموا الصواب . فإذا كان الإسلام لم يطبق على مدى أربعة عشر قرنا ، فما الذى كان يطبق ؟ ولماذا لم يطبق الإسلام ؟ وهل يعنى ذلك إمكان تطبيقه الآن ؟ وما هى الصورة التى يطبق بها حالا (حاليا) ؟ وهل هى نفس الهيئة القديمة أم يلزم أن يطبق بصورة أخرى ؟ وما مدى اقتراب أو ابتعاد الصورة المقترحة عن النظم العالمية السائدة ؟

تلك أسئلة لا بد من الإجابة عليها بوضوح وتفصيل وعلم وصدق ، حتى تستبين حقيقة الماضى ، ومن ثم تعمل على إرساء دعائم المستقبل بوضوح وتفصيل ، وعلم وصدق كذلك .